المملكة المغربية
جامعة القاضي عياض - مراكش
الرئاسة

محضر اجتماع مجلس الجامعة الرابع عشر
برسم ولاية 2009-2011

التاريخ : الخميس 11 نونبر 2010
المقر: رئاسة الجامعة.
الصفة: اجتماع استثنائي.
الحاضرون:

الأعضاء بحكم القانون: السيد والسادة محمد مرزاق(رئيسا)- محمد لوديكي- وداد التباع- محمد أبو صلاح- عبد الحق علوي يزيدي- محمد العربي الأشهب- بلعيد بوكادير- محمد فليو- الحسان بومكرض.

الأعضاء المعينــون: السيد مولاي أحمد العمراني.

الأعضاء المنتخون : السيدات والسادة عبد الواحد أحماني- حسن المازوني- ابراهيم بوعياد- اسماعيل سعدون- نادية شائبي- محمد المخفوق- خالد برادة- الحسين أعبوشي- عزوز قشيقش- سعيد أمال- رشيد بنموسى- شفيق بن الطالب- عبد الجليل الكريفة- محمد الحمداوي- عبد الهادي الباشا- سعيد أهادي- بشرى لبزار- خالد بنحيدة- حسن فرحات- فريد خاليد- عبد اللطيف الكنيدري- ربيعة بوستة.

الأعضاء المدعوون : السادة محمد العربي سيدمو- حمادي بوسلوس- ادريس الغجدامي- مبارك بن الشانعة.

الأعضاء المعتذرون : السادة امحمد الأمراني زنطار- أحمد درجة- مولاي أحمد بومهدي. بومدين التانوتي.

****

قبل بداية أشغال الاجتماع :

- قرأ المجلس الفاتحة ترحما على روح المرحوم السيد عبد الرحيم الزربان عون خدمة ممتاز بكلية العلوم والتقنيات- مراكش؛
- هنأ المجلس الأستاذ اسماعيل سعدون أستاذ بكلية العلوم والتقنيات- مراكش، لتكريمه خلال الدورة الثالثة للابتكار بالرباط؛
- أطلع السيد الرئيس السادة أعضاء المجلس على مجموعة من الإخباريات والمستجدات التي عرفتها الجامعة، ومنها حضور الجامعة في مؤتمر دولي تنظمه وزارة الصناعة الحديثة، يوم 22 نونبر 2011 بالداخلة ستمنح خلاله ثلاث جوائزمن بينها جائزة لجامعة القاضي عياض وسيمثل الجامعة في هذا اللقاء السيد مبارك بن الشانعة مدير حاضن الجامعة.

و حدد المجلس جدول أعماله في النقاط التالية :

1- تعديلات ميزانية البرنامج الاستعجالي.

2- النقاط العالقة في جدول أعمال الاجتماع السابق والتي أرجأها المجلس إلى اجتماع مقبل.

2-1 النظام الأساسي لمتحف العلوم الطبيعية التابع لجامعة القاضي عياض.

2-2 تقارير اللجان المنبثقة عن مجلس الجامعة.

2-3 مختلفـــــات.

2-3-1- الهيكلة الإدارية ومسؤولية التوقيع.

2-3-2- تقارير حول التدبير المالي لميزانيتي كرسي ابن رشد والبنك الدولي.

2-3-3- التعويض والتحفيز بمؤسسات الجامعية.

2-3-4- تدبير الجودة (ISO).

2-3-5- الحصول على الوثائق الخاصة بالأسئلة الثانية للمجلس الأعلى للحسابات وأجوبة الجامعة عليها.

2-3-6- وضعية المدرسة العليا للأساتذة بمراكش داخل الجامعة.

2-3-7- تساؤلات الرأي العام الجامعي حول بعض المباريات المتعلقة بتوظيف أساتذة التعليم العالي المساعدين ببعض المؤسسات بأسفي.

2-3-8- مناصب أساتذة التعليم العالي.

****

1- تعديلات ميزانية البرنامج الاستعجالي

قدم الأستاذ إبراهيم بوعياد، عضو مجلس التدبير، والأستاذ خالد برادة، عضو لجنة تتبع مشاريع المخطط الاستعجالي، أمام أنظار المجلس، عرضين حول أهم التعديلات المقترحة في ميزانيات المخطط الإستعجالي بشقيها ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التعديلات قد تمت الإشارة إليها في تقرير مجلس التدبير الذي عرض في الاجتماع السابق لمجلس الجامعة كما قدمت للسيدة والسادة رؤساء المؤسسات الجامعية. وتدارس مجلس التدبير مع لجنة التتبع التعديلات على هذه الميزانيات خلال اجتماعات جمعته مع أعضاء لجنة تتبع البرنامج الاستعجالي ووافق عليها.

وناقش المجلس هذه التعديلات وشدد السادة الأعضاء على أنه ينبغي إتخاذ تدابير جديدة فيما يرتبط بميزانية الاستثمار والتسيير وذلك من خلال :

- تبني آليات جديدة في التعامل مع ميزانية الاستثمار والتسيير.
- معالجة جميع المشاكل التي تعرقل تقدم المشاريع من طرف منسقيها، أو المؤسسات المعنية بهذه المشاريع، ومحاولة تجاوز هذه المشاكل خلال سنة 2011.
- متابعة مجلس التدبير لتفعيل ميزانية التسيير التي تهم المؤسسات .
- عقد لقاءات مع جميع منسقي المشاريع للوقوف على المشاكل والصعوبات التي تعترض تقدم هذه المشاريع.
- وضع الآليات والميكانزمات الكفيلة بالتسريع في وثيرة تفعيل إنجاز المشاريع المبرمجة في أقرب الآجال.
- ضرورة انجاز ما تم التوافق عليه، والعمل على تحقيق المؤشرات المتعاقد عليها مع الوزارة.

- تقديم السادة رؤساء المؤسسات لتقارير حول مدى تحقيق المؤشرات المتعلقة بالبرنامج الاستعجالي، وكذا طريقة التعامل مع هذه المؤشرات بناء على التقارير السابقة .

وفي النهاية قـــــــرر المجلس الموافقة على هذه التعديلات كما وافق عليها مجلس التدبير.

2- النقاط العالقة في جدول أعمال الاجتماع السابق والتي أرجأها المجلس إلى اجتماع مقبل

2-1- النظام الأساسي لمتحف العلوم الطبيعية التابع لجامعة القاضي عياض

أرجأ المجلس هذه النقطة إلى اجتماع مقبل نظرا لعدم جاهزية مشروع النظام الأساسي.

2-2- تقارير اللجان المنبثقة عن مجلس الجامعة

اطلع المجلس على تقارير لجنة الشؤون البيداغوجية ولجنة البحث العلمي والتعاون ولجنة الشؤون الثقافية والتواصل.

طالب المجلس من مجلس التدبير العمل على وضع ميكانيزمات لتفعيل مشاريع القرارات الصادرة عن اللجان الدائمة المنبثقة عن مجلس الجامعة والتي حظيت بمصادقة مجلس الجامعة وكذا آليات لتحسين أداء اللجان وإن اقتضى الحال مراجعة النظام الداخلي للمجلس من طرف لجنة الشؤون القانونية والتنظيمية.

وصادق المجلس على هذه التقارير.

وحول علاقة الجامعة بقطاع التعليم العالي الخاص، أكد السيد مولاي أحمد العمراني على ضرورة تفعيل مشروع الاعتماد وتوظيف أساتذة قارين ضمن الفريق البيداغوجي بمؤسسات التعليم العالي الخاص. وفي نفس السياق، أشار السيد الرئيس إلى أنه في إطار علاقة الجامعة بالتعليم العالي الخاص، انتقلت لجنة إلى بعض مؤسسات التعليم العالي الخاص من أجل هذه العملية بناء على مقتضيات القانون المنظم لعلاقة الجامعة بقطاع التعليم العالي الخاص. وعليه ينبغي العمل على تعميق الشراكة مع هذه المؤسسات من أجل تحقيق الغاية المرجوة.

2-3- مختلفـــــات

2-3-1- الهيكلة الإدارية ومسؤولية التوقيع

ناقش المجلس مسألة الهيكلة الإدارية انطلاقا من التعويضات ومسؤولية التوقيع وتحديد الاختصاصات وعلاقة ذلك بالمجلس الأعلى للحسابات.

وفي هذا الإطار أكد السيد الرئيس أنه قد عرض على مجلس الجامعة مشروع هيكلة مقترح من طرف الوزارة الوصية ووزارة المالية. وقد رفض المجلس هذا المشروع لأنه لا يستجيب وخصوصيات جامعة القاضي عياض.

كلف المجلس لجنة الشؤون القانونية والتنظيمية لتنظر في المادة 24 من القانون 01.00، وتهيئ مشروعا لمناقشته مع الوزارة الوصية ووزارة المالية.

2-2-2- تقارير حول التدبير المالي لميزانيتي كرسي ابن رشد والبنك الدولي

ناقش المجلس التدبير المالي لميزانية كرسي ابن رشد، وميزانية البنك الدولي. وفي هذا الصدد أ وضح السيد رئيس الجامعة أن جامعة القاضي عياض هي الجامعة الوحيدة التي تحتضن كرسي ابن رشد وكرسي لليونسكو.

وأشار إلى أن كرسي ابن رشد تدعمه منظمة البحر الأبيض المتوسط وذلك بمبلغ 100.000 درهم سنة 2007. ومنذ ذلك التاريخ لم تقدم المنظمة أي دعم إضافي.

كما قدم السيد الكاتب العام للجامعة، توضيحات حول سير أعمال أشغال التهيئة والترميم بمؤسسات الجامعة والتي دعمت من طرف البنك الدولي بهدف وضع نظام لتدبير صيانة الممتلكات العقارية. وأشار إلى الطريقة التي نهجتها الجامعة في تدبير هذا الملف والتي حصلت على تنويه مفتشي البنك الدولي وكذا مفتش من وزارة المالية الذي قام بمعاينة مدى تقدم المشروع وكذا مسؤولين بالوزارة الوصية عند زيارتهم للجامعة للوقوف على طريقة تدبير هذا الملف.

2-3-3- التعويض والتحفيز بمؤسسات الجامعية

ناقش المجلس هذه النقطة حيث انصبت التدخلات حول المحاور التالية :

- العمل على تحسين وضعية الموظفين والأعوان.
- تعويضات الموظفين حول الأعمال الإضافية.
- التحفيز والتعويض يرتبط بالمر دودية، وليس واجبا أن يكون نقدا خصوصا في غياب آليات لتفعيل المادة 17من القانون 01.00.
- وضع ضوابط لنظام التكوين المستمر.

2-3-4- تدبير الجودة (ISO)

قدم السيد نائب الرئيس المكلف بالشؤون الأكاديمية والثقافية والتواصل أجوبة للتساؤلات الواردة في هذه النقطة والتي جاءت كالآتي :

- العمل بنظام الجودة انطلق من مستوى معين انتظارا لانتقال مرحلي لهذا المستوى.
- التغيير جدري وستظهر ثماره في المستقبل.
- الاعتراف ب **(ISO)** لا يمكن أن يأتي بالمجان بل بافتحاص داخلي وخارجي.
- مؤسسات الجامعة انتقلت من نظام الجودة غير المخطط له إلى مؤسسات لنظام جودة مخطط له.

2-3-5- الحصول على الوثائق الخاصة بالأسئلة الثانية للمجلس الأعلى للحسابات وأجوبة الجامعة عليها

قدمت توضيحات حول عملية افتحاص الجامعة من طرف قضاة المجلس الأعلى للحسابات، وكذا حول الوثائق التي توصلت بها الجامعة والأجوبة بخصوصها، وتمت الإشارة إلى أن الأسئلة الثانية للمجلس الأعلى للحسابات هي التي تضمنتها الوثيقة التي تم نشرها في تقرير المجلس بمارس 2010 والتي تهم مهام الافتحاص التي قام بها المجلس خلال 2008، كما أن أجوبة الجامعة تعتبر في ملكية المجلس الأعلى علما أن متابعة هذا الملف من طرف قضاة المجلس لم تنته بعد.

2-3-6- وضعية المدرسة العليا للأساتذة بمراكش داخل الجامعة

أدرج المجلس وضعية المدرسة العليا للأساتذة بمراكش، وذلك فيما يرتبط بإلحاق هذه المؤسسة بالجامعة، حيت أن القانون الذي يلحق هذه المدرسة بالجامعة لا زال لم يدخل حيز التطبيق، كما أن هناك نصوصا قانونية تتعلق بالممتلكات هي قيد الإصدار، وتتوخى الجامعة- في انتظار تفعيل هذه القرارات- الحصول على الموارد المالية لتدبير المرحلة.

2-3-7- تساؤلات الرأي العام الجامعي حول بعض المباريات المتعلقة بتوظيف أساتذة التعليم العالي المساعدين ببعض المؤسسات بأسفي

ناقش المجلس حالة الأستاذة التي وظفت بالمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية- بأسفي، التي تعرضت لمجموعة من الشكايات تطعن في توظيفها، ودعم مجلس الجامعة قرار لجنة التوظيف وأوصى المجلس بوضع ملف الشكايات أمام أنظار اللجنة العلميـة للبت فيه.

2-3-8- مناصب أساتذة التعليم العالي

تم إخبار مجلس الجامعة بالقرار الذي اتخذه مجلس التدبير حول مناصب أساتذة التعليم العالي والذي فوض له مجلس الجامعة في اجتماع 25 أكتوبر 2010 : " إعادة النظر في المنصبين الماليين المفتوحين في إطار أساتذة التعليم العالي مع الحرص على ألا تفقد الجامعة المنصبين المفتوحين والبث في المؤسسات والتخصصات التي ستفتح فيهما ". وقد قرر مجلس التدبير مايلي :
تحويل كافة مناصب أساتذة التعليم العالي السبعة إلى توظيفات مباشرة على أن تنطلق مباريات ؟أساتذة التعليم العالي في سنة 2011 بمجرد أن يحدد مجلس التدبير معايير لها. وأجمع أعضاء المجلس على ضرورة تظافر الجهود لحل مشاكل الأساتذة المؤهلين وكل ما يخدم المصلحة العامة.

لجنة الصياغة:

المقرر: الكاتب العام للجامعة –ذ. رشيد هلال
المراجعة: ذ.حسن المازوني، ذ. الحسين أعبوشي

صودق عليه في اجتماع مجلس الجامعة بتاريخ 28 فبراير 2011.